مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧٥/٩/١٥

التغيـــير المنشـــود

فى المناخ والاسلوب أم فى الأشخاص والعقول؟

توجيهات الرئيس المتوالية ومغزاها :

لا يكاد الرئيس أنور السادات يدع فرصة تمر دون ان يغتنمها للتذكير بالقضايا التى يتطلع الشعب الى حسمها ، واعادة لفت النظر الى المشاكل التى تعانى منها الجماهير وتكرار طرح الاهداف التى ينبغى العمل للوصول اليها .

نجد هذه المعانى كلها تتردد وتتكرر :

● وفى ورقة العمل الوطنى .. وفى وثيقة أكتوبر .. وفى خطبه أمام مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى .. وفى كتب تكليف الوزارات .. وفى رسائله الى الحكومة ومجلس الشعب .. وفى اجتماعاته العديدة مع القيادات المسئولة

ان هذا التذكير المتصل ، والقول المعـاد ، والتوجيه المتكرر منذ أن تسلم الرئيس أنور السادات اعباء منصب رئيس الجمهورية فى سبتمبر من عام ١٩٧٠ حتى الفترة الجـارية حاليا التى تتوالى خلالها لقـاءاته مع القيادات التنفيذية والسياسية بعد التوصل الى الاتفـاقية الثـانية للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية على جبهة سيناء انما تدل على أمرين :

الامر الاول ـ ان شيئا مما ينادى به الرئيس لم ينجز انجازا « كاملا » ويحسم بطريقة « جذرية » ، والا لما كان هناك محل لمعاودة حث الجهود وشحذ الهمم لعمل وعسى ما لم يتحقق فى المراحل السابقة ، أن يتم ويخرج الى حيز التنفيذ فى المرحلة القادمة .

فالقضايا الاساسية ـ من قطع دابر الفساد والانحراف واعطـاء القدوة من أعلى ، ومحو الامية ، والاصـلاح الادارى ، وترشيد القطاع العام بالقضـاء على معوقاته ونقائصه ، وتقرير مبدأ المثوبة والعقاب ـ لاتزال تفتقر الى البت والحسم .

والمشاكل الجماهيرية ـ فى مجال نقص المواد التموينية الضرورية من غذاء وكسـاء ، ومصـاعب الاسـكان ، ومتاعب النقل والمواصلات ، وشـح بعض صنوف الدواء وقصور تجهيزات دور العلاج ، والارتفاع المتزايد للاسعار مما لا يتناسب ومستوى المرتبات والاجور ـ لاتزال قـائمة تنتظر الحلول الناجعة .

والاهداف القومية — من تنمية اقتصادية عن طريق الانفتاح الاقتصادى « المدروس » ، وتحقيق العدل الاجتماعى بين المواطنين فى توزيع الدخول وتحمل الاعباء العامة ، والنهوض بالمجتمع الريفى انصافا لاهله ووقفا لتيار الهجرة الى المدينة ، وتخطيط التعليم بما يحقق آمال الشباب فى مستقبل افضل — لا تزال هى الاخرى لا تتجاوز حدود البيانات المسئولة والوعود الكلامية .

الامر الثانى — انه اصبح واجبا ملحا ان يتوافر الجميع على البحث فى اسباب عدم تحقيق النتائج المرتقبة من الشعب فى لهفة وقلق فى اى ميدان من الميادين التى يشير اليها رئيس الجمهورية معبرا فى ذلك عما يجيش فى نفوس المواطنين .

وانه لافضل من الله ان الذى يلفت الانظار الى هذه المطالب والمشاكل والاهداف ليس مواطنا عاديا من خارج السلطة بحيث يمكن القول من جانب القيادات المسئولة انه يزايد على الموجودين فى السلطة او انه غير مدرك للصعوبات التى تقف حائلا دون تحقيق تلك الآمال والرغبات .. بل ان المطالب بذلك هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية وشريك الحكومة — بنص الدستور — فى وضع السياسة العامة

ومن هنا فلا حجة للمسئولين فى التذرع بما نسمعه من بعضهم احيانا من أعذار تعتبر اشبه بالشماعات يعلقون عليها صور التقاعس ، واسباب التخلف فى حل المشكلات وحسم القضايا

ولسنا نشك فى أن المسئولين فى كافة المواقع حريصون وراغبون فى النجاح فى تحقيق تلك الآمال ، وأن عددا من بينهم يعتبر من خيرة العناصر .. ومع ذلك فان المشاكل اليومية مستمرة والقضايا الاساسية معطلة ، والاهداف المرسومة متعثرة .. فأين تكمن العراقيل

حديث مثير حول هذه النقطة مع الرئيس عبد الناصر :

وهنا يقفز الى ذهنى « جانب » من الحديث الذى دار بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبينى عندما كنت مديرا لجامعة عين شمس — وقبل الاشتراك فى الوزارة — **فى لقائه مع مديرى الجامعات فى ٧ مارس عام ١٩٦٨ بمكتبه**

بقصر القبة في اعقاب مظاهرات الطلاب المنادية بالتغيير — اثر صدور الاحكام في قضية مسئولية قادة سلاح الطيران سنة ١٩٦٧ عن الهزيمة .

قلت للرئيس الراحل — ضمن ما قلت : سمعت من السيد سامي شرف أن برقيات وصلت باسمكم يقول مرسل احداها — تعليقا على الاحكام الصادرة والتي اعتبرها من وجهة نظره خفيفة — « الى متى نظل رحيما ياريس ؟ » ، **فاوحى الى هذا المعنى ان ارسل لكم برقية اقول لكم فيها : « الى متى تظل وفيا لمن عملوا معكم مهما اساءوا أو انحرفوا ؟! »** .. فاعترض الرئيس عبد الناصر منكرا ذلك وطلب ذكر بعض الامثلة .. وعندما ذكرت له بعض الاسماء ، اعطى رحمه الله سببا لديه للابقاء على كل منهم في منصبه مما لا محل لتفصيله في هذا المقام .. وعلقت على ذلك بأن هناك وسائل اخرى للاستجابة لهذه الاسباب دون أن يعهد اليهم بمناصب لايحسنون الاضطلاع بها .

وهنا سألني الرئيس عبد الناصر — وهذا هو بيت القصيد في موضوعنا — « هل التغيير المطلوب هو تغيير في المناخ والاسلوب أم تغيير في الاشخاص ؟ » **فاجبته بأن المطلوب هو التغيير في الامرين معا .. فان تغيير الاشخاص** مع استمرار المناخ غير الصالح ، والاسلوب المعوق ، يجعل الاشخاص الجدد عاجزين عن التجديد والتطوير شأنهم في ذلك شأن قطع الغيار الجديدة التي تركب في آلة فاسدة فانها لن تصلح من حالها بل قد تنكسر قطع الغيار ذاتها **كما أن تغيير المناخ والاسلوب** مع بقاء نفس الاشخاص بما عرف عنهم من اتجاهات غير مقبولة شعبيا ، وما اعتادوا عليه من مفاهيم وقيم يراد تغييرها ، لن يجدي في كسب ثقة الناس أو احداث التغيير المطلوب في أسلوب العمل .

ويبدو ان الرئيس الراحل اقتنع وقتئذ بهذا الراى ، فضمن بيان ٣٠ مارس بزنامج التغيير مشيرا الى أن التغييرات ستتخذ فى المناصب القيادية ، ومقررا « ان الكثيرين ممن يشغلون هذه المناصب ادوا مسئولياتهم بجدارة واستحقاق ، ولكن بعضهم لم يكن على مستوى المسئولية سياسيا وتنفيذيا ، ومن الضرورى عليهم وعلينا افساح المجال للاقدر والاجدر .. ولكن التغيير يبقى بعد ذلك اكبر من أن يكون مسألة اشخاص .. ان التغيير المطلوب لابد له أن يكون تغييرا فى الظروف وفى المناخ والا فان اى اشخاص جدد فى نفس الظروف ، وفى نفس المناخ ، سوف يسيرون فى نفس الطريق الذى سبق اليه غيرهم » .

واذا كان الاصلاح المامول بعد بيان ٣٠ مارس لم يتحقق ، فانما يرجع ذلك الى عدم تنفيذ ما جاء بالبيان تنفيذا كاملا وبالسرعة الواجبة لتغيير المناخ والاسلوب من ناحية ، والى عدم اجراء التغيير الذى كان ينبغى ان يتم فى الاشخاص الذين تطبعوا بالاساليب والمفاهيم التى ثبت فشلها من ناحيةاخرى واستمروا يحتلون الكثير من المراكز القيادية والحساسة فى البلاد .

والواقع أن مشكلات مصر وقضاياها واضحة ومعروفة للكافة .. كما ان الحلول الكفيلة بمعالجتها لا تحتاج الى عبقرية خاصة .. فان تقارير لجان مجلس الشعب ،ومقالات الصحفيين ، وتوصيات المؤتمرات ، ودراسات المختصين ، وخطب بعض القيادات السياسية والشعبية تتضمن الكثير من الحلول

ولكن المعضلة الحقة فى الوصول الى تحقيق الامال المنشودة انما تتركز فى توفر المقدرة على التنفيذ بوضع تلك الحلول موضع التطبيق العملى بشجاعة وأمانة وبصيرة نافذة قادرة على تهيئة مقومات نجاحها ، والتغلب على العقبات

التى تصادفها ، وأولا وقبل كل شىء تفجير طاقات الشعب الخلاقة للتعاون على انجاح خطط الاصلاح عن طريق كسب ثقته .. **وبدون هذا التعاون الشعبى المنبعث عن الثقة والتفهم ، لا أمل فى تقدم او اصلاح .**

استكمال الصورة الديمقراطية :

ان التغيير فى المناخ والاسلوب انما يتم **باستكمال الصورة الديمقراطية لنظام الحكم** والتى لابد أن نعترف جميعا بأن الرئيس انور السادات وضع اسسها بكثير من القرارات التى اتخذها والمبادىء التى أرساها ، والتى يتعين اتمامها وممارستها ليكتمل البناء الديمقراطى الحر

فيجب ان يدرك المسئولون فينا ان المطلوب ليس انتظار «توجيهات الرئيس» فى كل صغيرة وكبيرة ، بل الانطلاق فى العمل فى حدود صلاحيات كل منصب داخل أطار السياسة العامة للدولة التى شارك فى وضعها الرئيس ، على ان تتم المساءلة سياسيا وشعبيا بكامل الحرية ، وان ترتب النتائج العملية على محصلة هذه المساءلة .

وليكن مناط استمرار اى مسئول فى منصبه هو مدى تفانيه فى خدمة الشعب ونجاحه فى اداء عمله ، مع حرصه على النزاهة وعفة اليد .. ولنحرص كل مؤسسة من مؤسسات الدولة على النهوض بصلاحياتها الدستورية كاملة بلا تردد أو مواربة .. **فاذا اقتضى الامر سحب الثقة من الحكومة او من احد الوزراء ، فينبغى الا يتردد مجلس الشعب فى استعمال حقه الدستورى ، ويجب ان يعطى الفرصة كاملة لممارسة هذا الحق ..** وهذا هو ما يعتبر تطبيقا امينا لما أعلنه الرئيس السادات أكثر من مرة **انه يريد أن يرى « دولة المؤسسات » فعلا لا قولا ..** بل انه كثيرا ما ناشد الشعب فى خطبه وتصريحاته عدم قبول اى عدوان على الحريات او أن يسلبه أحد حقوقه الدستورية .. وقال **بحق « ان الديمقراطية ممارسة » .. فمارسوها هداكم الله**

التجديد فى الشخصيات القيادية:

اما عن التغيير فى الاشخاص ، فان استمرار تربع البعض عشرات السنين فى المراكز القيادية بالرغم من اتصالهم بتصرفات أصبحت مدانة أو على الاقل تجاوزها الزمن ، أو عرفوا بانتهاجهم أساليب لا يرتضيها الشعب ، أو استنفدوا كل ما لديهم من امكانيات وقدرات ، من شأنه أن يخلق جوا من عدم الثقة لدى جماهير الشعبفى جدية وسلامة اتجاهات الاصلاح

فلا يتصور أن تغير هذه القيادات ما درجت عليه حقبة طويلة من الزمن بل أصبحت هى بالذات عنوانا عليه ومعبرة عنه ، حتى وان لم تفصح عن عدم موافقتها على التغيير فى مناخ العمل وأسلوبه ضعفا فيها وخوفا على مراكزها .. وفى ذلك يقول المفكر السياسى برتراند راسل : « ان الانسان اسير تجاربه » .. بل ان هذه الشخصيات لا تقبل فى داخل نفسها المساس بما سارت عليه ، خاصة وأن بعض منها اصبحت له مدارس لطريقتهم فى العمل أو أطقم تدين لهم ولاسلوبهم بالولاء فى داخل بعض القطاعات والوزارات .

ولا يعنى ذلك أن يستغنى عن ذوى التجارب منهم ممن لا تشوبهم شائبة تمس اقدارهم وانما يمكن الاستفادة منهم داخل لجان المجالس والتنظيمات الشعبية والسياسية وفى المجالس القومية المتخصصة على ألا تكون لهم الاغلبية فيها حتى لا تصاب بالعقم والجمود .

على ان الوجوه والشخصيات الجديدة لابد أن تختار على أساس قويم والا كان التجديد عديم الجدوى .. **فلا يصح ان تأتى هذه الوجوه الجديدة عن طريق الانتماء الى شلة معينة ، او لما تبديه من نفاق وزلفى للحكام والمسئولين ، أو لما عرف عنها من لين وطاعة فى التعامل او لمجرد التخصص الفنى دون ان تثبت مقدرتهم التنفيذية أو متابعتهم للشئون العامة** .. بل يجب أن يتم اختيارها استنادا الى ما أظهرته من كفاءة فى العمل وفاعلية فى التنفيذ ، وشجاعة فى ابداء الراى وتمسك بالحق ، ورغبة فى البذل والعطاء ، **ايمانا بالخدمة العامة وليس حبا فى جاه أو رغبة فى منصب .**